https://farid.ps/articles/iran_has_the_right_to_defend_itself/ar.html

إيران لها الحق في الدفاع عن نفسها

بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، تمتلك كل دولة "الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بشكل فردي أو جماعي" في مواجهة هجوم مسلح. هذا المبدأ القانوني الأساسي يؤكد حق إيران في حماية سيادتها وشعبها ردًا على أعمال العدوان الأخيرة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة. الهجوم الإسرائيلي غير المبرر على إيران في 13 يونيو 2025، والضربة الأمريكية اللاحقة في 21 يونيو، تم تنفيذهما دون تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. على هذا النحو، تشكل هذه الأفعال انتهاكات صارخة للمادة 2(4) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر صراحة التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة ما لم يكن ذلك بتفويض من مجلس الأمن أو في إطار الدفاع عن النفس.

على عكس العدوان الذي أبدته إسرائيل، أظهرت إيران التزامًا مستمرًا بالسلام والاستقرار. إيران، وهي أمة تمتلك حضارة عمرها آلاف السنين، لم تبدأ حربًا ضد أي دولة أخرى منذ أكثر من قرنين. وهي لا تزال موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وتحافظ على تعاون نشط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، وتلتزم بالقانون الدولي. ومع ذلك، تجد إيران نفسها تحت ضغط عسكري واقتصادي مستمر من دولة مارقة تشكل تهديدًا حقيقيًا للسلام والأمن العالمي: إسرائيل.

تحدي إسرائيل للقانون الدولي

سجل إسرائيل من العدوان في الشرق الأوسط واسع وموثق جيدًا. فقد قصفت أراضي سيادية في لبنان وسوريا واليمن دون مبرر قانوني أو تفويض من الأمم المتحدة. هذه الأفعال زعزعت استقرار مناطق بأكملها، وتسببت في أزمات إنسانية، وساهمت بشكل مباشر في تآكل الأعراف الدولية. علاوة على ذلك، يُظهر احتلال إسرائيل الطويل للأراضي الفلسطينية، وانتهاكاتها المنهجية للقانون الإنساني الدولي، ورفضها الامتثال لقرارات الأمم المتحدة بوضوح أنها الطرف المعتدي، وليس الضحية، في الشرق الأوسط.

على الرغم من الإدانات الدولية المتكررة، تواصل إسرائيل تجاهل القرارات الملزمة من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. فقد تحدت أوامر محكمة العدل الدولية (ICJ) في يناير 2024 بوقف توسيع المستوطنات غير القانونية، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، وتفكيك المستوطنات في الضفة الغربية. وبدلاً من الامتثال، صعدت إسرائيل من حملتها من العناء، مفيدة حصارًا كليًا على غزة في عامي 2023 و2025. أدت هذه الحصارات إلى مجاعة جماعية - وهي جريمة حرب بموجب القانون الإنساني الدولي - واستهداف متعمد للمدنيين، بما في ذلك الصحفيون والمستشفيات والمباني السكنية.

إحدى الكشوفات الأكثر إدانة مؤخرًا هي تسييس المساعدات الإنسانية. تم الكشف عن أن ما يسمى بـ "مؤسسة غزة الإنسانية" التي أنشأتها إسرائيل كانت فخًا لاستدراج المدنيين اليائسين إلى نقاط التوزيع ليتم إطلاق النار عليهم - وهي تكتيك ينتهك اتفاقيات جنيف ويُعتبر جرائم ضد الإنسانية. تقدر دراسة حديثة من جامعة هارفارد أن 377,000 شخص من أصل 2.2

مليون في غزة مفقودون الآن ويجب افتراض وفاتهم. هذه ليست أرقامًا عرضية - بل هي نتائج حملة ممنهجة ومتعمدة للإبادة.

كما تثير سلوكيات إسرائيل في المجال النووي مخاوف جدية. إنها واحدة من الدول القليلة في العالم التي ترفض التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتصديقها، وبالتالي تتجنب تفتيشات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد بنت ترسانة نووية سرية من خلال سرقة اليورانيوم عالي التخصيب من الولايات المتحدة في قضية NUMEC الشهيرة. علاوة على ذلك، برفضها الإعلان عن قدراتها النووية، تتهرب إسرائيل من المساءلة بموجب القانون الأمريكي، وبالأخص تعديل سيمينغتون، الذي يحظر المساعدات العسكرية للدول التي تطور أسلحة نووية خارج إطار معاهدة عدم الانتشار. وقد تم التسامح مع هذه الانتهاكات المتعمدة للأعراف الدولية والقوانين المحلية - بل تم تمكينها - من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

في غيرتها لخنق التقدم العلمي والتكنولوجي السلمي لإيران، لجأت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، التي تخضع للإشراف الكامل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذه الأفعال المتهورة تعرض للخطر إطلاق مواد مشعة، وتهدد حياة المدنيين، وتعرض بيئة المنطقة للخطر - ومع ذلك يتم تصويرها زورًا كإجراءات "دفاعية" أو "استباقية".

الخلاصة: إسرائيل كأكبر تهديد للسلام

من الواضح بشكل متزايد أن إسرائيل تعمل كدولة مارقة - خارج القانون، فوق المساءلة الدولية، وغير مبالية بالمعاناة الإنسانية. لقد أصبحت التهديد الأخطر للسلام والأمن والاستقرار ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن في جميع أنحاء العالم. إنها تقوض النظام الدولي بشكل منهجي، وتنتهك حقوق الإنسان بشكل صارخ، وتواصل السعي وراء أجندة عسكرية وتوسعية دون عقاب.

يجب على المجتمع الدولي ألا يظل متفرجًا بعد الآن. بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية وإطار "المسؤولية عن الحماية" (R2P)، هناك التزام أخلاقي وقانوني بالعمل دفاعًا عن الشعب الفلسطيني. يجب على العالم أن يتحرك بشكل عاجل لفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية شاملة على إسرائيل، وفرض حظر أسلحة صارم، والنظر في التدخل العسكري بموجب **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 377 ("التوحد من أجل السلام")**، الذي يسمح باتخاذ إجراءات جماعية عندما يفشل مجلس الأمن في التصرف.

لقد انتهى وقت التردد. يجب على العالم محاسبة إسرائيل. حق إيران في الدفاع عن نفسها ليس قانونيًا فقط - بل هو ضروري في مواجهة العدوان المستمر. يتطلب السلام والعدالة العالميان مواجهة السلوك المارق لإسرائيل وكبحه من خلال عمل دولي حاسم.